

Document: EB 2019/127/R.37/Rev.1
Agenda: 9(b)
Date: 10 September 2019
Distribution: Public
Original: English

A



الاستثمار في السكان الريفيين

إصلاح إطار القدرة على تحمل الديون

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

نشر الوثائق:

الأسئلة التقنية:

Deirdre McGrenra

مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية والعلاقات مع
الدول الأعضاء
رقم الهاتف: +39 06 5459 2374
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

Alvaro Lario

نائب الرئيس المساعد
كبير الموظفين والمراقبين الماليين
دائرة العمليات المالية
رقم الهاتف: +39 06 5459 2430
البريد الإلكتروني: a.lario@ifad.org

Ruth Farrant

مدير شعبة إدارة الخدمات المالية
رقم الهاتف: +39 06 5459 2281
البريد الإلكتروني: r.farrant@ifad.org

Advit Nath

المدير والمراقب المالي
شعبة المحاسبة والمراقب المالي
رقم الهاتف: +39 06 5459 2829
البريد الإلكتروني: a.nath@ifad.org

Jose Morte Molina

كبير موظفي إدارة المخاطر
دائرة العمليات المالية
رقم الهاتف: +39 06 5459 2561
البريد الإلكتروني: j.mortemolina@ifad.org

المجلس التنفيذي - الدورة السابعة والعشرون بعد المائة

روما، 10-12 سبتمبر/أيلول 2019

للاستعراض

جدول المحتويات

ii	شكر وامتنان
iii	موجز تنفيذي
1	أولاً- مقدمة
3	ثانياً- إصلاح إطار القدرة على تحمل الديون: المبادئ والإجراءات
6	ثالثاً- تقرير إطار القدرة على تحمل الديون وحجم المنح
8	رابعاً- محاكاة للتيسيرية والتخصيص في التجديد الثاني عشر للموارد
10	خامساً- هيكلية آلية إطار القدرة على تحمل الديون
10	سادساً- الاستنتاج وسبل المضي قدماً

الملاحق

11	الملحق الأول- السياق العالمي للديون وخبرة الصندوق مع إطار القدرة على تحمل الديون
15	الملحق الثاني- التيسيرية، ومعايير الأهلية والتقسيمات دقيقة التفاصيل
20	الملحق الثالث- خيارات آلية إطار القدرة على تحمل الديون
22	الملحق الرابع- الافتراضات المالية لمحاكاة التجديد الثاني عشر للموارد

شكر وامتنان

تود دائرة العمليات المالية في الصندوق أن تعبر عن خالص شكرها للتعاون بين الشعب المختلفة في هذه الدائرة ومكتب المستشار العام، وشعبة السياسات والنتائج التشغيلية، الأمر الذي أسهم في إنجاز هذه الوثيقة التحولية.

ومع محاولتهم لإدارة مبادرات مؤسسية مختلفة مع مسؤولياتهم اليومية، استثمر أعضاء هذا الفريق الكبير في الصندوق وقتا طويلا، وجهدا مضنيا لإصلاح إطار القدرة على تحمل الديون في الصندوق، منذ أن عرض أول مرة على المجلس التنفيذي عام 2018.

كما تود الدائرة أن تعبر أيضا عن امتنانها على وجه الخصوص للقيادة والخبرة التقنية التي وفّرها مالك الساحلي (شعبة خدمات الإدارة المالية)، و Allegra Saitto (شعبة المحاسبة والمراقب المالي)، و Marco Penna (شعبة خدمات الخزانة)، الذين عملوا كأشخاص مرجعيين وجهات اتصال في مجالات خبرتهم ذات الصلة. وسيستمر هذا الفريق في الدفع بهذا الموضوع قدما والتطرق للتغذية الراجعة من الدول الأعضاء في الشهور القادمة، لإعداد النسخ النهائية من هذه الوثيقة.

موجز تنفيذي

- 1- تبنى مجلس محافظي الصندوق إطار القدرة على تحمل الديون عام 2007 (GC 29/L.4)، ويوفر هذا الإطار الدعم الذي تشتد الحاجة إليه لأشد البلدان فقرا التي تعاني من إجهاد الديون، بمبلغ يقدر وصوله إلى 2.5 مليار دولار أمريكي من المنح حتى نهاية التجديد الحادي عشر للموارد. ويهدف تجنب تآكل قاعدة رأسمال الصندوق، ينبغي توفير تعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون من الدول الأعضاء في الصندوق، إضافة إلى مساهماتها في تجديدها للموارد.
- 2- على المدى المتوسط، يواجه الصندوق ثلاث قضايا رئيسية، الأمر الذي تطلب من المنظمة ودولها الأعضاء المبادرة بإصلاحات معمقة لهذه الآلية: (1) مخصص غير مستدام من موارد المنح مقارنة بمساهمات التجديد؛ (2) تقليص برنامج الصندوق من القروض والمنح بسبب الافتقار إلى التعويض الكامل عن المنح السابقة التي توفر بموجب إطار القدرة على تحمل الديون؛ (3) تنامي إجهاد الدين بين المقترضين، مما يتطلب تمويلا تيسيريا يمكن أن يؤدي إلى تفاقم القضيتين الأوليتين.
- 3- وكما طالبت به الدول الأعضاء، يهدف الإصلاح المقترح لهذا الإطار إلى بناء استجابة مفصلة تتواءم مع الصندوق وتعظم من استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية لأشد البلدان فقرا، بدون الانحراف عن الهيكلية الدولية للدعم المخصصة لإدارة إجهاد الديون. وينطوي ذلك على: استخدام إطار تقدير القدرة على تحمل الديون المتبع في البنك الدولي/صندوق النقد الدولي الخاص بالدول منخفضة الدخل كأساس لمخصصات موارد المنح؛ وعدم زيادة أي عبء ديون إضافي على البلدان المثقلة بالديون؛ وتعزيز المستوى المرتفع من التيسيرية.
- 4- تقترح إدارة الصندوق جملة من الإجراءات المتضافرة للتطرق لهذه القضايا الثلاث المذكورة أعلاه:
 - (أ) الاعتراف بالمستوى المستهدف للتجديد في حده الأدنى، الذي يغطي على الأقل المستوى المتفق عليه من تمويل المنح (التعويض الماضي والمستقبلي عن تنفيذ إطار القدرة على تحمل الديون، وبرنامج المنح العادية، والتكاليف التشغيلية العامة، وفي نهاية المطاف المساهمات في استدامة رأس المال على الأجل المتوسط والطويل)، مما من شأنه أن يؤدي إلى تجنب تآكل رأسمال الصندوق مع مرور الوقت.
 - (ب) إيجاد آلية دينامية مسبقة التمويل، يمكن لها أن تضمن ارتباط المصادقات الجديدة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون، مع التزامات الدول الأعضاء المسبقة على أساس كل دورة تجديد للموارد على حدة.
 - (ج) إدخال تقسيمات دقيقة التفاصيل للبلدان المؤهلة للاستفادة من إطار القدرة على تحمل الديون، تكون مفصلة لتتواءم مع مستويات التيسيرية.
 - (د) تخصيص موارد الصندوق الضئيلة للمنح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون، وذلك لتقديم دعم مخصص للبلدان التي تعاني من إجهاد عالٍ للديون ولأشد البلدان فقرا وضعفا.
 - (هـ) إدخال شرط إقراض جديد بمستوى أعلى من التيسيرية، يعرف باسم القروض فائقة التيسيرية للغاية.

- 5- وفي الإصلاح المقترح المعروض في هذه الوثيقة، مازال متوقعا من الدول الأعضاء الاستمرار في دعم الصندوق في التزاماته المعقودة منذ عام 2007 وحتى عام 2011، وفي كل تجديد موارد جديد لجميع المشروعات المستقبلية بموجب إطار القدرة على تحمل الديون. ومن شأن ذلك أن يسمح للصندوق بالحفاظ على مهمته الإجمالية. وبدون دعم قوي لتجديد الموارد حتى مستوى مستهدف في حده الأدنى، سيتقلص حجم المنح العامة المستقبلية وتلك المتوفرة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون مقارنة بالمستويات السابقة، وذلك بغية ضمان الاستدامة المالية للصندوق.
- 6- وفرت إدارة الصندوق سيناريوهات تأشيرية لغايات توضيحية لمساعدة الدول الأعضاء على فهم النواتج المحتملة لفترة التجديد الثاني عشر للموارد لجهة التيسيرية والمخصصات، وتحليل أكثر تقسيما لإجهاد الديون. وتظهر النتائج مستوى أقل من الناحية النظرية لمخصصات المنح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون للبلدان التي تعاني من أعلى إجهاد للديون، مع السماح للصندوق بالاستمرار بتوفير 100 بالمائة من التيسيرية لهذه البلدان. وفي الوقت نفسه، فهو يبقي على المخصصات والتيسيرية العالية للبلدان التي تعاني من إجهاد متوسط للديون.
- 7- ومن الناحية المبدئية، يحافظ هذا المقترح على الاستدامة المالية للصندوق، ويوفر المرونة للدول الأعضاء للتعهد بموارد إضافية بأسلوب يزيد بصورة مباشرة من الالتزامات الموجهة للبلدان الأفقر على أساس كل تجديد موارد على حدة بأسلوب شفاف يمكن التنبؤ به. وما يؤكد عليه هذا المقترح هو الطبيعة الممولة مسبقا لهذه الآلية، الأمر الذي دعمه المجلس التنفيذي في مناقشات سابقة.
- 8- كذلك فقد تحرت إدارة الصندوق خيارين لتعهدات تكون بمثابة "التحصين" لآلية إطار القدرة على تحمل الديون من المساهمات الاعتيادية للصندوق. وهي توصي بالإبقاء على إطار القدرة على تحمل الديون ضمن هيكلها للمحاسبة والإبلاغ الموجودة أصلا، وذلك لأغراض الكفاءة وعلى ضوء المعوقات القانونية التي تواجهها بعض الدول الأعضاء في إعلان تعهداتها لأكثر من أداة واحدة في آن معا.
- 9- تقترح هذه الوثيقة جملة من الإجراءات المرنة كإصلاح لسياسة إطار القدرة على تحمل الديون، وتوفر بعض الأمثلة لأغراض توضيحية. وسوف تُحدّث إدارة الصندوق الوثيقة استنادا إلى التغذية الراجعة من الدول الأعضاء بغية عرض وثيقة منقحة على لجنة مراجعة الحسابات في نوفمبر/تشرين الثاني 2019، لاستعراضها وعرضها على المجلس التنفيذي لتبنيها في دروته التي ستعقد في ديسمبر/كانون الأول 2019، أو لإجراء تنقيح إضافي عليها إذا استدعى الأمر.

المجلس التنفيذي مدعو لاستعراض جملة الإجراءات المقترحة الموصوفة في المقطع ثانياً: إصلاح إطار القدرة على تحمل الديون: المبادئ والإجراءات.

إصلاح إطار القدرة على تحمل الديون

أولاً مقدمة

1- تبنت المؤسسات الدولية متعددة الأطراف إطار القدرة على تحمل الديون كجزء من هيكلتها العالمية للتطرق لتحديات إجهاد الدين وتراكم الديون من جديد على البلدان الأشد فقراً. وقد تبنى مجلس محافظي الصندوق إطار القدرة على تحمل الديون عام 2007 (GC29/L.4). ووافقت الدول الأعضاء على تعويض الصندوق عن التدفقات العائدة التي كانت ستتوفر لو كان التمويل بقروض عوضاً عن المنح عندما يحين الوقت لسداد أصل هذا القرض. وفي يونيو/حزيران 2019، توقع الصندوق أن تصل المنح المتوفرة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون إلى 2.5 مليار دولار أمريكي حتى التجديد الحادي عشر للموارد - مقارنة بحدود 8.2 مليار دولار أمريكي الذي يمثل وضع رأس المال - يتوجب على الدول الأعضاء التعويض عنها (انظر الذيل الأول).

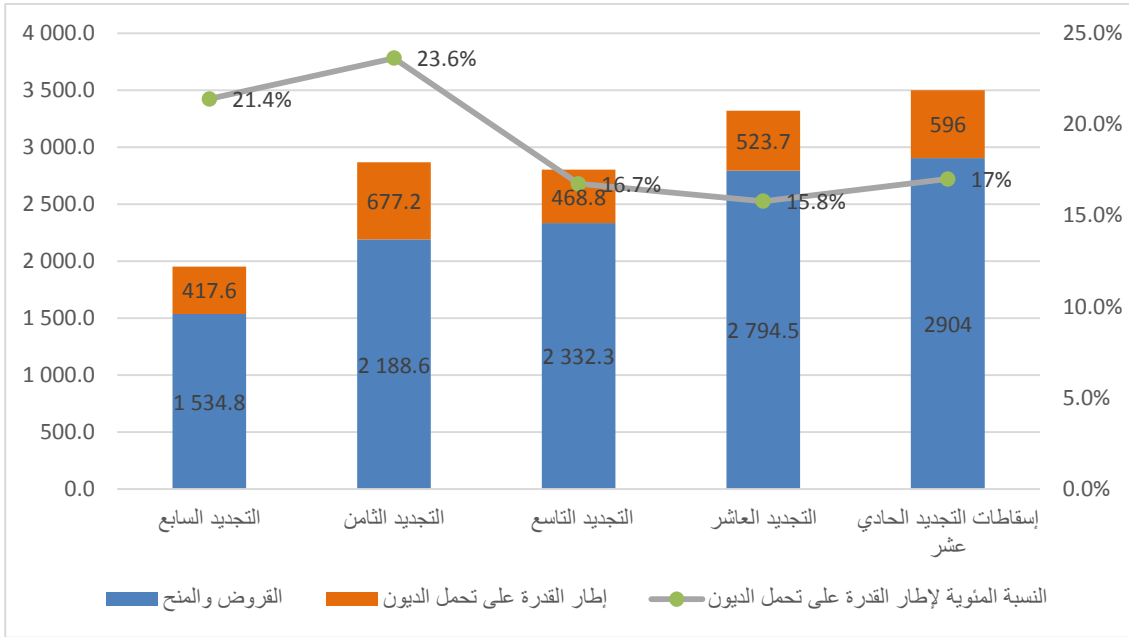
2- وعلى المدى المتوسط، يواجه الصندوق ثلاث قضايا هامة تتطلب إصلاحاً معمقاً لهذه الآلية:

(1) **الحجم غير المستدام من المصادقات الجديدة على المنح.** يعتبر تخصيص حجوم كبيرة من موارد المنح التي يوفرها الصندوق منذ عام 2007 غير مستدام. وقد تراوح مستوى المنح المقدمة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون من 17 بالمائة إلى 24 بالمائة من برنامج القروض والمنح في الصندوق منذ التجديد السابع للموارد (انظر الشكل 1 أدناه)، بما يتعدى ويزيد عن منح الصندوق¹ الأخرى التي تصل إلى 6.5 بالمائة. ولم تتم تغطية هذه الموارد من خلال مساهمات كافية من التجديدات الجديدة. وتم تسليط الضوء على الأثر السلبي الكبير للآلية الحالية لإطار القدرة على تحمل الديون على الاستدامة المالية للصندوق في استعراضين مستقلين أجريا عام 2018². فعلى سبيل المثال، وصلت مساهمات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق إلى حوالي 1.1 مليار دولار أمريكي، إلا أنها لا تغطي النفقات المتوقعة على المنح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون والميزانية الإدارية للتجديد الحادي عشر للموارد التي تبلغ وحدها ما يصل إلى 1.3 مليار دولار أمريكي.

¹ المنح العالمية/الإقليمية والمنح القطرية التي تصل إلى 6.5 بالمائة من إجمالي برنامج القروض والمنح.
² تقرير مكتب التقييم المستقل في الصندوق، وتقرير شركة Alvarez & Marsal للخدمات الاستشارية.

الشكل 1

تطور حجم إطار القدرة على تحمل الديون منذ التجديد السابع وحتى التجديد الحادي عشر للموارد



(2) تقلص برنامج القروض والمنح بسبب الافتقار إلى التعويضات على الصروفات على المصادقات السابقة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون. على عكس غيره من المؤسسات المالية الدولية الأخرى، فإن إطار القدرة على تحمل الديون في الصندوق، الذي يغطي فقط أصل المبلغ المستحق لا فوائده، لا يحمل أي إلزام قانوني للدول الأعضاء بتعويضه. وبالتالي، فإن أية تدفقات عائدة لا يتم التعويض عليها لا بد من توفيرها من خلال رأسمال الصندوق نفسه، مما يخلق تآكلا تدريجيا في القاعدة الرأسمالية للصندوق، وبالتالي يعيق من القدرة المالية للمنظمة للمصادقة على منح وقروض جديدة. وتُظهر تجربة التجديد العاشر للموارد أن الدول الأعضاء لم تقم على وجه العموم بتقديم مساهمات بصورة كاملة للتعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون، إضافة إلى مساهماتها الأساسية في التجديد.

(3) تنامي توجهات إجهاد الديون، مما يتطلب تمويلا تيسيريا. خلال السنوات الأولى من مخطط تمويل إطار القدرة على تحمل الديون، بقي عدد البلدان المؤهلة للحصول على المنح مستقرا. إلا أنه، وخلال السنوات الماضية، تزايد الدين العالمي، وغدت حوالي 58 بالمائة من البلدان المؤهلة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون المشترك بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للبلدان منخفضة الدخل معرضة لخطر مرتفع لإجهاد الديون أو أنها فعلا تعاني من إجهاد الديون - وهو ما يصل إلى ضعف رقم هذه الفئات خلال عام 2013 (انظر الملحق الأول). ويؤدي ذلك إلى تفاقم أثر القضيتين الأوليتين على الصندوق.

3- منذ عام 2017، استشارت إدارة الصندوق الدول الأعضاء بهدف تقدير إجراءات الإصلاح المحتملة لإطار القدرة على تحمل الديون. وتقتصر هذه الوثيقة إصلاحا لهذه الآلية بهدف خلق رابط يمكن التنبؤ به بصورة أكبر

بين الدعم المخصص من الدول الأعضاء للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وقدرة الصندوق على توفير التمويل لتلك البلدان بأسلوب مستدام³.

4- وإذا لم يتم إصلاح آلية إطار القدرة على تحمل الديون، فسيحتاج الصندوق إلى تقليص برنامجه للقروض والمنح بدءاً من التجديد الثاني عشر للموارد، وذلك من خلال اقتطاع الأموال الضرورية للتعويض عن صروفات إطار القدرة على تحمل الديون، التي جرت بين عامي 2007 والتجديد الحادي عشر للموارد من المساهمات الجديدة في تجديرات الموارد. وسيكون لهذا الأمر تبعات على قدرة الصندوق على الإيفاء بمهمته والإبقاء على أثره الإنمائي.

5- ويضع المقطع الثاني من هذه الوثيقة مخططاً لمبادئ الإصلاح الفعال لإطار القدرة على تحمل الديون. في حين يصف المقطع الثالث تقرير الحجم الإجمالي المستدام للمنح في المستقبل. ويوفر المقطع الرابع تقديراً أولياً لمحاكاة للتيسيرية في التجديد الثاني عشر للموارد ومخصصات إطار القدرة على تحمل الديون بما يتماشى مع الإصلاح المقترح. ويوفر المقطع الخامس خيارين لهيكل آلية إطار القدرة على تحمل الديون. أما المقطع السادس فيوفر الاستنتاجات ويقترح الخطوات التالية للمضي قدماً.

ثانياً - إصلاح إطار القدرة على تحمل الديون: المبادئ والإجراءات

6- بما يتماشى مع الخيارات المعروضة على الدورة الخامسة والعشرين بعد المائة للمجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الثاني 2018، يتوجه الإصلاح المقترح بالمبادئ التالية:

- التعويض الفعال عن المصادقات بموجب إطار القدرة على تحمل الديون منذ عام 2007 وحتى التجديد الحادي عشر للموارد؛
- التمويل المسبق للمصادقات المستقبلية على إطار القدرة على تحمل الديون وفقاً للقدرة المالية للصندوق؛
- تخصيص الموارد الضئيلة المتوفرة للصندوق لتوفير المنح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون لتوفير الدعم المخصص للبلدان التي تعاني من إجهاد عالٍ للديون.

7- وبناء عليه، تقترح إدارة الصندوق جملة من الإجراءات التي تعرض، مجتمعة، إصلاحاً مرناً لسياسة إطار القدرة على تحمل الديون في الصندوق منذ التجديد الثاني عشر للموارد وصاعداً، مما يسمح بتشذيب الحل المقترح في كل دورة من دورات تجديد الموارد. ويرد وصف لخطة العمل أدناه وهي مفصلة بصورة أكبر في الفقرات من 8 إلى 16:

(1) سيضمن تبني مبدأ المستوى المستهدف للتجديد كحد أدنى أن يحظى الصندوق بتعويض كامل عن جميع المشروعات المصادق عليها بموجب إطار القدرة على تحمل الديون حتى نهاية التجديد

³ في ديسمبر/كانون الأول 2018، عرضت إدارة الصندوق ثلاثة خيارات لإطار القدرة على تحمل الديون (استعراض إطار القدرة على تحمل الديون في الصندوق ومقترح بشأن نهج مستقبلي، الوثيقة EB 2018/125/R.44). وقرر المجلس التنفيذي التشاور مع قوائم الدول الأعضاء وعواصمها لضمان التوصل إلى اتفاق في الآراء بشأن الخيار المفضل (وهو الخيار الثاني). ويقترح الخيار الثاني إيجاد آلية مسبقة التمويل لإطار القدرة على تحمل الديون، علاوة على استعراض معايير الأهلية للاستفادة من إطار القدرة على تحمل الديون. ومن شأن ذلك أن يسمح للدول الأعضاء بتقرير كم ترغب في المساهمة به بصورة مسبقة في القروض المتوفرة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون بما يتعدى ويزيد عن مساهماتها الأساسية وعن التزاماتها السابقة بالتعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون.

الحادي عشر للموارد. ومن شأن ذلك أن يسمح بتحديد قدرة الصندوق كماً على المدى المتوسط على الإبقاء على المنح من خلال إجراء شفاف للقدرة على تمويل المنح يعكس مستوى محدداً للتعويض عن المنح بأقصى حد ممكن و/أو تمويل الحد الأقصى من المنح لضمان عدم تآكل رأسمال الصندوق مع مرور الوقت.

(2) إيجاد آلية دينامية مموله مسبقاً لضمان استناد أي تمويل جديد بموجب إطار القدرة على تحمل الديون على المساهمات المسبقة للدول الأعضاء على أساس كل دورة من دورات تجديد الموارد على حدة.

(3) إدخال تقسيمات دقيقة التفاصيل للبلدان المؤهلة للاستفادة من إطار القدرة على تحمل الديون، مفصلة لتوائم مستويات التيسيرية.

(4) تخصيص موارد المنح الضئيلة في الصندوق فقط لدعم البلدان التي تعاني من إجهاد الديون ولأشد البلدان ضعفاً وفقراً.

(5) إدخال شرط إقراضي جديد، وهو القروض فائقة التيسيرية للغاية مع تيسيرية أعظم، بما في ذلك أجل سداد وفترة سماح طويلتين.

8- **إضافية إطار القدرة على تحمل الديون:** من بين العناصر الرئيسية لإصلاح إطار القدرة على تحمل الديون استمرار الدول الأعضاء بالإبقاء بالتزاماتها المنبثقة عن المصادقات بموجب إطار القدرة على تحمل الديون منذ عام 2007 وحتى نهاية التجديد الحادي عشر للموارد⁴ واستمرارها في دعم هذا الإطار في المستقبل. ولتجنب تآكل رأسمال الصندوق وسيولته، ينبغي لمثل هذه التعويضات أن تستمر في كونها إضافة على مستوى المساهمات الأساسية السابقة. وإذا لم يتم ضمان إضافية هذه الأموال، فإنه لا بد من استخدام موارد القروض الأخرى، مثل تلك المخصصة لبرامج المنح؛ والموارد من مخصصات المنح غير المستخدمة؛ والمنح الملغاة؛ أو أية مصادر أخرى⁵.

9- يتضمن المستوى المستهدف للتجديد كحد أدنى والقدرة على تمويل المنح الوارد وصفهما في المقطع التالي، مستوى مقترحاً لإجمالي المنح (أي تلك المتوفرة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون وغيرها من المنح)، وفقاً لمستوى مساهمات الدول الأعضاء وغيرها من التدفقات.

⁴ تشير التقديرات إلى أن التزامات إطار القدرة على تحمل الديون ستصل إلى 2.5 مليار دولار أمريكي بنهاية التجديد الحادي عشر للموارد. وحتى تاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2018، كان الصندوق قد صادق بالفعل على 1.9 مليار دولار أمريكي. وسجل هذا الرصيد في الميزانية العامة للصندوق على أنه مكون سالب من رأسماله. ويصل التعويض الإضافي المستلم إلى 3.4 مليون دولار أمريكي في فترة التجديد العاشر للموارد و39.5 مليون دولار أمريكي في فترة التجديد الحادي عشر للموارد.

⁵ يمكن استخدام نهج الحجم المعدل كمصدر للتمويل. ونهج الحجم المعدل هو آلية يمكن من خلالها الاحتفاظ بالتمويل المخصص بموجب إطار القدرة على تحمل الديون أو توزيعه إلى بلدان أخرى أو استخدامه للتعويض عن الفائدة المتنازل عنها بموجب هذا الإطار. وتاريخياً، أعاد الصندوق تخصيص 5 بالمائة لجميع البلدان المستلمة المستفيدة من نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، ولم يحتفظ بأي مبلغ للتعويض عن الفائدة المتنازل عنها، مما نجم عنه وضع مالي أضعف. كذلك وتاريخياً، احتفظت المؤسسات المالية الدولية الأخرى (باستثناء المؤسسة الدولية للتنمية في تجديدها الثامن عشر للموارد) بجميع أو جزء من 20 بالمائة من موارد المنح التي كانت تضاف إلى سيولتها بهدف تحقيق التوازن وتعويض أسعار الفائدة المتنازل عنها. ومن ثم كانت تعيد توزيع المخصص المتبقي كقروض باستخدام منهجية نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وسوف ينظر الصندوق في تبعات إدخال تعديلات على هذا النهج من مستوى صفر إلى ما يصل إلى 20 بالمائة في حده الأقصى، على نحو مشابه لما تفعله المؤسسات المالية الدولية الأخرى كجزء من حزمة من احتياجات إطار القدرة على تحمل الديون الإجمالية.

- 10- **التقسيمات دقيقة التفاصيل للتيسيرية:** سوف يُدخل الإطار إمكانية توفير تقسيم دقيق التفاصيل في مستوى تيسيرية الموارد بين البلدان. وبناء على طلب الدول الأعضاء، يمكن للصندوق أن يدخل بعض العوامل الإضافية في هذا التقسيم دقيق التفاصيل مثل الهشاشة على سبيل المثال. وأما عمق وتوجه التقسيم دقيق التفاصيل وعدد المستويات أو المجالات، فيمكن تقريرها في كل دورة من دورات تجديد الموارد.
- 11- **القروض فائقة التيسيرية للغاية:** وبالإضافة إلى المنح المتوفرة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون، سيكون لدى الصندوق ثلاثة شروط إقراضية وهي: العادية، والمختلطة، والتيسيرية للغاية. وبموجب هذا المقترح الحالي، لن تكون البلدان "الصفراء"⁶ مؤهلة بعد الآن للاستفادة من المنح المتوفرة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون. ولتزويد هذه البلدان بأعلى قدر ممكن من التيسيرية المستدامة، تم اقتراح إدخال أداة رابعة للإقراض على شكل قرض بتيسيرية أعلى من القروض التيسيرية للغاية الحالية. ويمكن وضع الشروط المالية للقروض التيسيرية للغاية بصورة فائقة في كل فترة من فترات تجديد الموارد.
- 12- وسوف تتوفر للبلدان حزمة إجمالية تجمع بين المنح والقروض فائقة التيسيرية للغاية والتمويل بشروط تيسيرية وفقا لكل وضع بلد فيما يتعلق بإجهاد الديون والتقسيمات الجزئية دقيقة التفاصيل. وسيؤدي الجمع بين الأدوات التمويلية بناءً على الموارد المتوقعة إلى أعلى قدر ممكن من مخصصات للبلدان الفقيرة، مع الأخذ بعين الاعتبار ظروف ديون كل واحد منها والاستدامة المالية للصندوق.
- 13- ويركز هذا المقترح على استخدام التمويل بالمنح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون للبلدان "الحمراء" ويهدف إلى توفير أكبر قدر من المخصصات للبلدان المؤهلة للاستفادة من إطار القدرة على تحمل الديون، مع أكبر قدر من التيسيرية التي يمكن لكل من البلدان والصندوق ضمان استدامتها. ونظرا للطبيعة الضئيلة لموارد المنح فإن المقترح يعطي الأولوية لتوفير تلك الموارد للبلدان التي تعاني من أعلى خطر لإجهاد الديون (أو أنها فعلا تعاني من إجهاد الديون).

⁶ وفقا لنظام إشارات المرور الذي يستخدمه كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تعتبر البلدان التي تعاني من أكبر خطر لإجهاد الديون أو أنها تعاني من إجهاد الديون بلدان "حمراء" في حين أن البلدان التي تعاني من خطر متوسط لإجهاد الديون تعتبر بلدانا "صفراء".

14- يلخص الشكل 2 نهج الصندوق المقترح لإقراض كلا الفئتين من البلدان:

الشكل 2
تطور إطار القدرة على تحمل الديون

إطار القدرة على تحمل الديون الجديد	إطار القدرة على تحمل الديون السابق	
منح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون	منح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون	البلدان التي تعاني من إجهاد الديون أو من مستوى عالٍ من خطر إجهاد الديون
قروض بشروط فائقة التيسير للغاية + قروض بشروط تيسيرية للغاية	منح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون + قروض بشروط تيسيرية للغاية	البلدان التي تعاني من خطر متوسط لإجهاد الديون

15- ولن تستلم البلدان "الصفراء" بعد الآن مكونا من المنح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون ولكنها ستستلم خليطا من القروض بشروط تيسيرية للغاية وبشروط فائقة التيسيرية للغاية، وفقا لقدرتها على تحمل الصدمات (انظر المقطع الرابع للمزيد من التفاصيل).

16- وسوف يخضع كل تجديد مستقبلي من تجديرات الموارد لتقدير مستقل لمستوى حجم إطار القدرة على تحمل الديون والتيسيرية المعطاة للبلدان المتلقية. وسوف يتم تقريرها في سياق الإسقاطات المالية المحدثة، والأولويات الإنمائية والقدرة المالية.

ثالثا- تقرير إطار القدرة على تحمل الديون وحجم المنح

17- كما تمت مناقشته في المقطع الأول، أشارت العديد من الدراسات الداخلية والخارجية إلى أن الهيكلية المالية الأساسية للصندوق وآلية المنح فيه ليست مستدامة. ويقترح هذا المقطع نهجا لتقدير إطار أكثر استدامة للقدرة على تحمل الديون، وحجم حافظة منح منتظمة⁷.

18- لا بد من الحفاظ على الاستدامة المالية للصندوق من خلال تنفيذ نهج حثيف وملزم ماليا لتخصيص موارده الأساسية. وبالتالي، فإنه من الضروري تحديد مكونات المستوى المستهدف للتجديد في حده الأدنى التي ستتضمن مستوى التمويل الذي يمكن للصندوق أن يتحمل توفيره كمنح، والموارد المطلوبة التي لا بد من

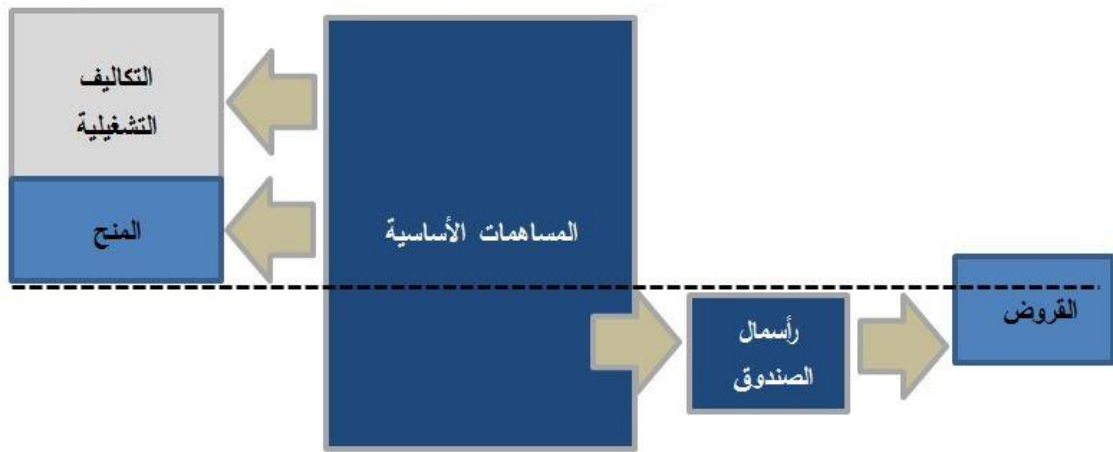
⁷ في التجديد الحادي عشر للموارد خصصت المعادلة الحالية لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء مبلغ 850 مليون دولار أمريكي كمنح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون للبلدان المؤهلة للاستفادة من هذا الإطار، في حين كان المبلغ الفعلي الإجمالي بعد التعديل لأغراض التيسيرية 586 مليون دولار أمريكي. ووصل إجمالي المنح الأخرى في فترة التجديد الحادي عشر للموارد إلى 227.5 مليون دولار أمريكي.

تخصيصها للقروض للحفاظ على رأسمال الصندوق بحيث يرتبط كلاهما بكمية التمويل التي يتلقاها الصندوق من الدول الأعضاء.

19- ولتوفير إجراء تقدير لهذا التخصيص، سيضع إجراء القدرة على تمويل المنح المستوى الأعلى لإجمالي المنح في برنامج القروض والمنح في الصندوق وفقا لحجم مساهمات الدول الأعضاء. ولا بد لمساهمات تجديدات الموارد في الصندوق من أن تغطي الحد الأدنى: أي تكاليفه التشغيلية؛ ومنحه العادية؛ ومنحه الجديدة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون؛ وأي جزء من إطار القدرة على تحمل الديون المصادق عليه الذي لم يتم التعويض عنه بصورة إضافية من قبل الدول الأعضاء في الصندوق.

الشكل 3

التخصيص المبسط للمستوى المستهدف للتجديد في حده الأدنى



20- كما يشار إليه في الشكل 3 أعلاه، سوف تتيح الحافطة المستدامة لإطار القدرة على تحمل الديون والمنح العادية كلما كانت القدرة على تمويل المنح أكبر من مجموع المنح المتوفرة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون وغيرها من المنح، بحيث يمول جزء من التجديد أيضا قروضا جديدة. أما إطار القدرة على تحمل الديون غير المستدام والحجم غير المستدام للمنح العادية فسينشأ كلما كانت القدرة على تمويل المنح عاجزة عن تمويل إجمالي المنح المخصصة التي ستحتاج للتمويل من خلال التدفقات العادية. وعلى المدى المتوسط والطويل، سيؤدي ذلك إلى برنامج أساسي أصغر للقروض والمنح وتآكل للقاعدة المالية للصندوق، لأن هذه الأموال لن تتدفق عائداً إلى الصندوق (على خلاف القروض التي تبقى في موازنة الصندوق).

21- وحتى تاريخه، تجاوزت حزمة حجم التمويل بالمنح التي يخصصها الصندوق الحجم المستدام، وبالتالي قلصت من قدرته على تمويل قروض جديدة وذلك بسبب تآكل قاعدته الرأسمالية. مما قلص بدوره من قدرة الصندوق على الاستمرار في توفير نفس المستوى من القروض في المستقبل. أما مع الآلية الجديدة، فإن مستوى المساهمات الأساسية في تجديد الموارد والفجوة المتوقعة والفعالية من التعويض على المصادقات السابقة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون ستشكل المحركات الأساسية التي تقرر الحجم المستدام للمنح وإطار القدرة على تحمل الديون في كل تجديد من تجديدات الموارد، مما يمكن الصندوق من الإبقاء على برنامجه

لقروض والمنح في المستقبل. ونتيجة لذلك، لن يكون حجم المنح العادية بعد الآن مقررا بنسبة ثابتة من برنامج القروض والمنح.

رابعاً - محاكاة للتيسيرية والتخصيص في التجديد الثاني عشر للموارد

22- في أية عملية تخصيص تعتمد على موارد محدودة، تتداخل مستويات التيسيرية والمخصصات القطرية وتتشابك. ويوفر هذا المقطع سيناريو تأسيري لمساعدة الدول الأعضاء على فهم كيف يمكن لهذين المتغيرين أن يتفاعلا في التجديد الثاني عشر للموارد ضمن الآلية المقترحة.

23- ويتوفر هذا المثال البسيط لأغراض إيضاحية فقط، وهو يظهر المستويات الناجمة من التيسيرية وخلطة من الأدوات التي يمكن للصندوق أن يوفرها. وتفترض هذه العملية شروط التمويل التالية:

- ستتلقى البلدان التي تعاني من إجهاد الديون أو من خطر عالٍ لإجهاد الديون 100 بالمائة من مخصصاتها على شكل منح؛
- أما البلدان التي تعاني من خطر محدود لإجهاد الديون والتي تتسم ببعض المجال أو بمجال محدود لاستيعاب الصدمات⁸ ستتلقى 80 بالمائة من مخصصاتها بشروط قروض فائقة التيسيرية للغاية و20 بالمائة بشروط تيسيرية للغاية؛
- في حين ستتلقى البلدان التي تعاني من خطر متوسط لإجهاد الديون التي تتسم بمجال كبير لاستيعاب الصدمات 100 بالمائة من مخصصاتها بشروط تيسيرية للغاية محسنة (بشروط إقراض أعلى تيسيرية من شروط الإقراض التيسيرية للغاية) من خلال تطبيق شروط السداد المتبعة للدول الصغيرة.

24- يقارن الجدول 1 أدناه عنصر المنح فيما يوفره الصندوق حالياً والسيناريو المقترح. ويتضمن الملحق الثاني تقديراً للتركيبية المحتملة للبلدان "الحمراء" و"الصفراء" في فترة التجديد الحادي عشر للموارد لكل فئة من هذه الفئات⁹.

الجدول 1

مقارنة لعنصر المنحة في البلدان التي تعاني من إجهاد الديون

عنصر المنحة للبلدان التي تعاني من إجهاد الديون أو من خطر عالٍ لإجهاد الديون - "الإشارة الضوئية الحمراء"			البلدان التي تعاني من إجهاد الديون والتي تعاني من خطر عالٍ لإجهاد الديون
الإصلاحات المقترحة المخصصة بالتجديد الثاني عشر للموارد	التجديد الحادي عشر للموارد	السياسة الأساسية لإطار القدرة على تحمل الديون	
100%	91%	100%	
عنصر المنحة للبلدان التي تعاني من خطر محدود للديون - "الإشارة الضوئية الصفراء"			

⁸ انظر الملحق الثاني للحصول على وصف لمئاته وضع الديون وتصنيفها حسب طبيعة وتنوع التعرض للديون، وفقاً لإطار القدرة على تحمل الديون للبنك الدولي/صندوق النقد الدولي.

⁹ يعرض القسم الثاني من الملحق الثاني شروط تمويل القروض المتوفرة بشروط فائقة التيسيرية للغاية. وفي هذا السيناريو، لم يتم إجراء اقتطاع لنهج الحجم المعدل بهدف تعظيم المخصصات القطرية للبلدان "الحمراء" و"الصفراء".

الإصلاحات المقترحة المخصصة بالتجديد الثاني عشر للموارد	التجديد الحادي عشر للموارد	السياسة الأساسية لإطار القدرة على تحمل الديون	
%71	%69	%79	البلدان التي تمتلك مجالاً ضئيلاً لاستيعاب الصددمات
%63			البلدان التي تمتلك مجالاً معتبراً لاستيعاب الصددمات

25- ويظهر الناتج المتوقع لهذا الخيار بالقيم الدولارية في الجدول 2 من الملحق الثاني، الذي يشير إلى مخصصات منفصلة لعنصر المنحة، وشروط القروض المتوفرة بشروط فائقة التيسيرية للغاية وشروط تيسيرية للغاية. وسينجم عن ندرة توفر المنح المستدامة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون تراجع ضئيل لمخصصات البلدان "الحمراء" مقارنة بالتجديد الحادي عشر للموارد. ولكن من شأن هذا التقليل أن يسمح للصندوق بالإبقاء على 100 بالمائة من شروط المنحة للبلدان المثقلة بالديون. وأما حجم التخصيص للبلدان "الصفراء" فسيتم الإبقاء عليه على حساب تقليص ضئيل في التيسيرية.

26- ويهدف توفير مخصص بنفس الحجم للبلدان "الحمراء" بدءاً من التجديد الحادي عشر للموارد، سوف يحتاج الصندوق للإبقاء على إمكانية قبول هذه البلدان لجزء من مخصصاتها على شكل قرض (كما كان الحال عليه في التجديد الحادي عشر للموارد)¹⁰. وفي حال اقترح المجلس التنفيذي مكوناً طوعياً لقرض بشروط فائقة التيسيرية للغاية لبلد من البلدان "الحمراء" على أساس مستدام، سيكون بالإمكان الإبقاء على مخصص مستدام لهذه الفئة. ولا تقترح الإدارة هذا الخيار الذي قد يؤدي إلى تقادم إجهاد الدين على البلدان، وربما لن يكون متنسقاً مع أفضل الممارسات الدولية الحالية. وفي حال تم توفير هذه الإمكانيات على أساس دائم، ستحتاج البلدان المعنية للاعتماد على قدراتها الكاملة لإدارة مثل هذا الدين الإضافي. ويمكن لذلك أن يؤدي إلى خلق خطر ائتماني أعلى بالنسبة للصندوق. ولأغراض إيضاحية فقط، يُظهر الجدول 3 في الملحق الثاني مخرج مثل هذه العملية.

27- وتظهر خبرة الصندوق حتى تاريخه في التجديد الحادي عشر للموارد بأن البلدان المثقلة بالديون غالباً ما تفضل حجوماً أكبر عن التيسيرية الأكبر. وقد تأكدت هذه الملاحظة أيضاً من خلال استعراض منتصف المدة الذي قامت به المؤسسة المالية الدولية لمرفق توسيع النطاق لديها خلال فترة تجديد مواردها الثامن عشر. وفي هذه الاستعراض، دعت بلدان عديدة لتوفير موارد غير تيسيرية لمرفق توسيع النطاق بهدف الجمع بين مواردها التيسيرية من المؤسسة الدولية للتنمية وتلطيف شروط التمويل الإجمالية لمشروعاتها في القطاعات الهامة اجتماعياً¹¹.

¹⁰ تعتبر إمكانية توفير القروض بشروط فائقة التيسيرية للغاية للبلدان "الحمراء" أحد السبل الرامية إلى الاستمرار في دعم البلدان التي تمتلك برامج أكبر، مما قد تترجم إلى مخاطر ائتمانية أعلى بالنسبة للصندوق. وستمكن صياغة رغبة الصندوق في الأخذ بالمخاطر الائتمانية في بيان الرغبة في الأخذ بالمخاطر المجلس التنفيذي من التعبير عن رغبته في تزويد البلدان "الحمراء" و"الصفراء" بمثل هذا النوع من التيسيرية بافتراض مستوى معين من الخطر الائتماني.

¹¹ حتى تاريخه، حظيت التغييرات الطارئة على نسبة المنح في مخصصات التجديد الحادي عشر للموارد للبلدان المؤهلة للاستفادة من هذا الإطار بقبول 18 من أصل 32 بلداً؛ ورفض بلدان وهما كيرياتي وساموا (لكل واحد منهما مخصص قدره 4.5 مليون دولار أمريكي) الحصة الطوعية لقرض بشروط تيسيرية للغاية بما يعادل 900 000 دولار أمريكي لكل منها. وبلغ إجمالي المخصصات التي قبلتها البلدان المعنية 722 مليون دولار أمريكي من أصل إجمالي قدره 1.2 مليار دولار أمريكي. وقبلت 10 بلدان تعاني من خطر إجهاد متوسط للديون، وتمثل 67 بالمائة من حجم هذه الفئة الشروط الجديدة لمخصصاتها ذات الصلة. كما قبلت 8 بلدان تعاني من إجهاد الديون أو خطر عالٍ لإجهاد

28- وشريطة تقدير أهلية البلدان للموارد المختلطة المقترحة، فإن أثر هذا التغيير المكيف للتيسيرية وحجم المنح المقدر سيخصص مخصصا قدره 90 بالمائة من الموارد الأساسية للبلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، كذلك فإنه سيحافظ على نسبة دنيا تقدر بحدود 45 بالمائة لأفريقيا جنوب الصحراء.

خامسا - هيكلية آلية إطار القدرة على تحمل الديون

29- تم تحري آليات متعددة للتمويل المسبق لإطار مستدام للقدرة على تحمل الديون باعتماد نموذج المساهمة واستنادا إلى إمكانية الحماية "تحصين" أي تمويل من المصادر الأخرى للصندوق. وباتباع توجيهات المجلس التنفيذي، نظرت إدارة الصندوق في احتمالين لهيكلية المساهمات المسبقة:

- **الخيار ألف:** يقترح هيكلًا ضمن الصندوق يتم فيه فصل إطار القدرة على تحمل الديون لأغراض المحاسبة والإبلاغ مع إبقائه مكونا من الموارد الأساسية للصندوق؛
- **الخيار باء:** يقترح إيجاد حساب أمانة كآلية لغرض مخصص وإدراج هذه الآلية ضمن القوائم المالية الموحدة للصندوق.

30- أما مزايا وعيوب هذين الخيارين فتد في الملحق الثالث. ونظرا للمزايا الهامشية لحل حساب الأمانة، توصي إدارة الصندوق باتباع الخيار ألف (آلية لإطار القدرة على تحمل الديون ضمن الصندوق) كأكثر الخيارات ملاءمة. ومن شأن ذلك أن يضمن حجما أكبر من الموارد المتوفرة للتمويل بموجب إطار القدرة على تحمل الديون، وتمكين الصندوق من الإبقاء على استدامته المالية. ولن يولد هذا الحل تكاليف تشغيلية إضافية، وإنما سيسمح برصد أبسط من خلال الإجراءات الموجودة للهيئات الرئاسية للصندوق، مع الأخذ بعين الاعتبار المعوقات القانونية التي تواجهها بعض الدول الأعضاء في توفير أدوات منفصلتين للمساهمة.

سادسا - الاستنتاج وسبل المضي قدما

31- تعترف إدارة الصندوق بالتزام الدول الأعضاء بإيجاد حل لتحدي معقد له تبعات استراتيجية، وتشغيلية ومالية بعيدة الأمد. وتعتقد إدارة الصندوق بأن المقترح الوارد في هذه الوثيقة يمثل نهجا مستداما مرنا واقعا لجهة المبادئ، التي يمكن ترجمتها إلى جملة عملية من الإجراءات. وتلتزم الإدارة بالاستمرار بتوفير المساعدة للبلدان التي تتسم بأعلى الاحتياجات الإنمائية في المستقبل، ومواءمة هذه المساعدة لتوجهات وظروف كل تجديد من تجديرات موارد الصندوق.

32- سيحافظ هذا المقترح على الاستدامة المالية للصندوق سواء لجهة رأسمال الصندوق أو سيولته، وسيوفر مرونة للدول الأعضاء لإعلان تعهدات بموارد إضافية بأسلوب يزيد بصورة مباشرة من التزامات البلدان الأفقر على أساس كل تجديد للموارد على حدة بأسلوب يتسم بالشفافية وقابلية التنبؤ.

33- وأخيرا، يضمن هذا المقترح أن يبقى الصندوق جزءاً من الهيكلية العالمية لدعم التخفيف من عبء الديون وإدارتها في البلدان الأشد فقرا. وقد تطورت هذه الهيكلية على مدى السنوات الماضية، حيث تبنت المؤسسات

الديون، وتمثل 47 بالمائة من حجم هذه الفئة الشروط الجديدة لمخصصاتها. وقبلت جميع بلدان إقليم أفريقيا الغربية والوسطى بالشروط الجديدة.

المالية الدولية ممارسات مختلفة ضمن الإطار الإجمالي. ويأخذ الحل المقترح بعين الاعتبار الخبرة الناشئة من التجديد الحادي عشر للموارد، التي أثبتت بأن المخصصات الأعلى على وجه العموم هي أكثر أهمية للمقترضين من التيسيرية.

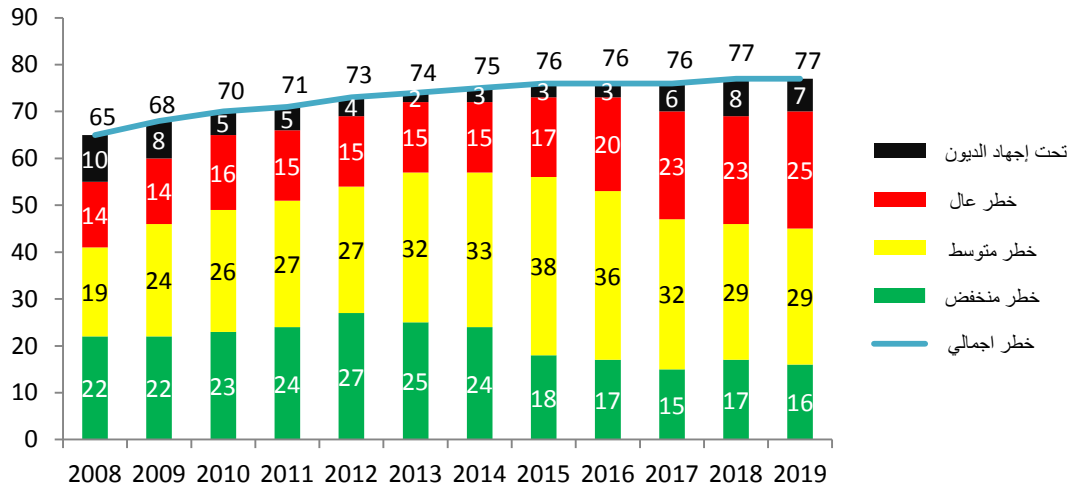
34- وستحدّث إدارة الصندوق هذه الوثيقة استناداً إلى التغذية الراجعة من الدول الأعضاء، وتعرض الوثيقة المنقحة على لجنة مراجعة الحسابات في نوفمبر/تشرين الثاني 2019 لاستعراضها، وعلى المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2019 للمصادقة عليها أو لإجراء تنقيح إضافي لها، كما قد تراه الهيئات الرئاسية ضرورياً.

السياق العالمي للديون وخبرة الصندوق مع إطار القدرة على تحمل الديون

1- **إجهاد الديون على المقترضين من الصندوق:** كما يظهر الشكل 4 أدناه، تعاني حوالي 40 بالمائة من البلدان منخفضة الدخل حالياً من خطر كبير لإجهاد الديون الخارجية أو أنها فعلاً تعاني من إجهاد الديون – أي ضعف عدد هاتين الفئتين في عام 2013. وتتضمن هاتان الفئتان 32 بلداً -58 بالمائة من البلدان المؤهلة للاستفادة من إطار القدرة على تحمل الديون في الصندوق والمغطاة بموجب الإطار المشترك للقدرة على تحمل الديون لصندوق النقد الدولي/البنك الدولي. وتراجع هذه الحصة إلى 42 بالمائة إذا تم استثناء الدول الصغيرة. وأما البلدان المقترضة من الصندوق التي تعاني من خطر عالٍ لإجهاد الديون أو أنها فعلاً تعاني من إجهاد الديون، فقد تلتقت 20 بالمائة من إجمالي موارد نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء و54 بالمائة من موارد هذا النظام بموجب إطار القدرة على تحمل الديون.

الشكل 1

تطور تصنيفات خطر إجهاد الديون بالنسبة للبلدان المؤهلة للاستفادة من إطار القدرة على تحمل الديون



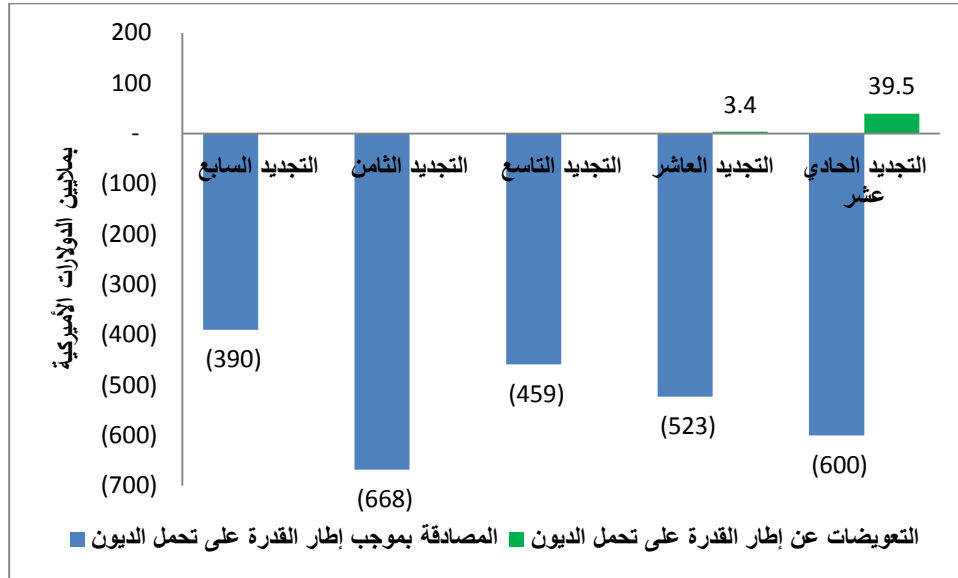
المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتحليل القدرة على تحمل الديون في البلدان منخفضة الدخل، يونيو/حزيران 2019.

2- وللتراكم الأعلى للديون تبعات على الاستدامة المالية للصندوق، إذ ستقلص الحجم الكبرى من المنح والمخاطر الائتمانية الأعلى للمقترضين من القدرة المالية الإجمالية للصندوق، وإمكانية تقديمه لمستويات عالية من التيسيرية ما لم تزد الدول المانحة من مساهماتها.

3- **تاريخ الصندوق مع إطار القدرة على تحمل الديون.** يظهر الشكل 2 أدناه الفروقات في التوقيت بين التمويل المصادق عليه لإطار القدرة على تحمل الديون (الخطوط الزرقاء) والتعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون (الخطوط الخضراء).

الشكل 2

حجم تمويل إطار القدرة على تحمل الديون وحجم التعويضات المستحقة



4- ومن خلال إطار القدرة على تحمل الديون، تشير التقديرات إلى أن الدول الأعضاء المؤهلة التي تعاني من خطر متوسط لإجهاد الديون قد تلقت 50 بالمائة من مخصصاتها على شكل منحة و 50 بالمائة على شكل قروض بشروط تيسيرية للغاية، مما يوفر مستوى من التيسيرية (عنصر المنحة) بما يعادل 79 بالمائة. وأما تلك التي تشير التقديرات لمعاناتها من خطر عالٍ لإجهاد الديون أو أنها فعلا تعاني من إجهاد الديون فقد تلقت 100 بالمائة من مخصصاتها على شكل منح، كما تنص عليه الوثيقة EB 2007/90/R.2، الترتيبات المقترحة لتنفيذ إطار القدرة على تحمل الديون في الصندوق.

5- وفي مايو/أيار 2019، ومع الأخذ بعين الاعتبار آثار إطار القدرة على تحمل الديون على الاستدامة المالية للصندوق، صادق المجلس التنفيذي على مراجعة لمرة واحدة لنسبة المصادر المقدمة كمنح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون للبلدان المستحقة لفترة التجديد الحادي عشر للموارد فقط¹²:

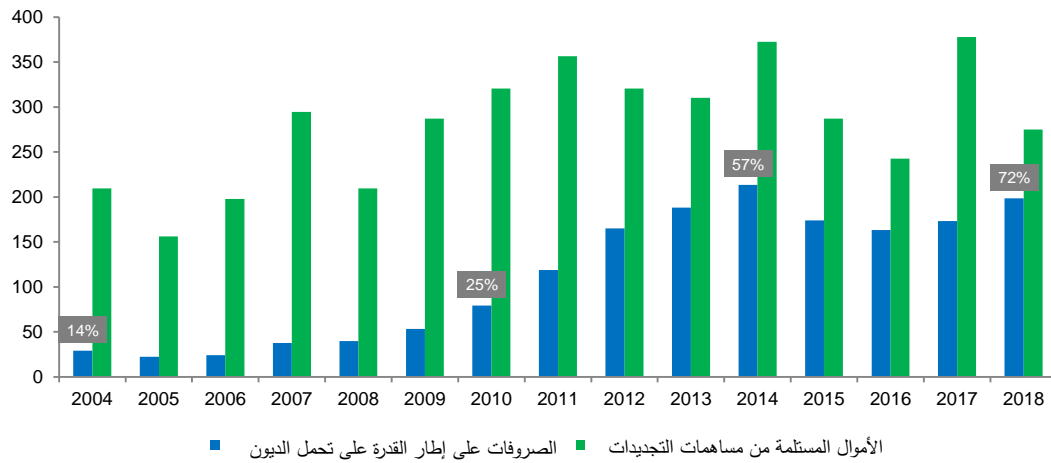
- وتوفر للبلدان التي تعاني من خطر عالٍ من إجهاد الديون أو التي تعاني فعلا من إجهاد الديون 80 بالمائة من مخصصاتها على شكل منح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون، وأما نسبة 20 بالمائة الباقية تتلقاها بشروط تيسيرية للغاية (مع كونها طوعية) مما يوفر مستوى من التيسيرية (عنصر المنحة) بما يعادل 91 بالمائة.
- وتقدم للبلدان التي تعاني من خطر متوسط لإجهاد الديون 27 بالمائة من مخصصاتها على أساس منحة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون، في حين تتوفر نسبة 73 بالمائة الباقية بشروط تيسيرية للغاية (طوعية بنسبة 46 بالمائة من المجموعة الأخيرة)، مما يوفر مستوى أدنى من التيسيرية بما يعادل 69 بالمائة.

¹² على الرغم من أن خطر إجهاد الديون (بما في ذلك عتبة الدخل الوطني الإجمالي) هي التي تقود مستوى التيسيرية في تمويل إطار القدرة على تحمل الديون للبلدان المؤهلة. إلا أنه ومن الناحية العملية، تتلقى البلدان الأكثر هشاشة وفقرا أعلى نسبة من التيسيرية.

6- وعندما بدأ العمل بإطار القدرة على تحمل الديون في التجديد السابع للموارد، كانت الصروفات على إطار القدرة على تحمل الديون وغيرها من أشكال المنح تصل إلى 17 بالمائة من المساهمات المستلمة مقارنة بحدود 60 بالمائة بالنسبة للتجديد العاشر للموارد. ويظهر الشكل السادس، كيف تدهورت الملامح المالية للصندوق منذ العمل بإطار القدرة على تحمل الديون. ففي عام 2007، مثلت الصروفات على المنح وعلى إطار القدرة على تحمل الديون 13 بالمائة من تحصيل المساهمات العادية (أي رأس المال المدفوع)، وارتفع هذا الرقم ليصل إلى 72 بالمائة عام 2018.

الشكل 3

التحصيل الفعلي من التجديدات والصروفات على المنح وإطار القدرة على تحمل الديون
(بملايين الدولارات الأمريكية)



التييسيرية، ومعايير الأهلية والتقسيمات دقيقة التفاصيل

أولاً- التقسيم دقيق التفاصيل لديون البلدان التي تعاني من خطر متوسط لإجهاد الديون

1- أدخل الإصلاح الأخير لإطار القدرة على تحمل الديون¹³ في البنك الدولي/صندوق النقد الدولي للبلدان منخفضة الدخل مستوى جديدا من التقسيمات دقيقة التفاصيل لتصنيف البلدان التي تعاني من إجهاد متوسط للديون بهدف عكس طبيعة وتنوع الديون، وتحري المجال النقدي. ويتم تقرير متانة وضع الديون في بلد يعاني من إجهاد متوسط للديون "بالمجال" المتاح المقدر لها لاستيعاب الصدمات بدون أن تتدهور لتصل إلى فئة البلدان التي تعاني من خطر عالٍ لإجهاد الديون.

- **مجال محدود لاستيعاب الصدمات:** وجود مؤشر واحد على الأقل من مؤشرات عبء الديون لخط الأساس قريبا بما فيه الكفاية من العتبة ذات الصلة بحيث يمكن أن يؤدي حصول صدمة ملحوظة متوسطة أن يخفض من تصنيف هذا البلد ليغدو بلدا يعاني من خطر إجهاد عالٍ.
- **مجال معتبر لاستيعاب الصدمات:** كون جميع مؤشرات عبء الديون لخط الأساس أقل بصورة كبيرة من عتباتها ذات الصلة، بحيث لا يمكن للصدمات في الربع الأعلى من توزيعها الملحوظ أن تؤدي إلى تخفيض تصنيف البلد ليغدو بلدا يعاني من خطر عالٍ لإجهاد الديون.
- البلدان المقدر على أنها تعاني من خطر متوسط لإجهاد الديون ولكنها لا تقع في الفئتين المذكورتين أعلاه، بحيث تتسم ببعض المجال المتاح لاستيعاب الصدمات.

¹³ تم تنفيذ هذا الإصلاح عام 2018. وعند تقدير القدرة على تحمل الديون، يقارن إطار القدرة على تحمل الديون للبلدان منخفضة الدخل مؤشرات عبء الديون لعتبات تأشيرية على مدى فترة الإسقاطات. وهناك أربعة تصنيفات لخطر الديون الخارجية العامة وهي: (1) الخطر المنخفض - عندما تكون مؤشرات عبء الديون أقل من العتبات في كل من خط الأساس واختبار الإجهاد؛ (2) الخطر المتوسط - عندما تكون مؤشرات عبء الديون أقل من من العتبات في سيناريو خط الأساس، إلا أن اختبار الإجهاد يشير إلى أنها قد تخترق في حال حصلت صدمات خارجية أو نشأت تغييرات مفاجئة في السياسات الاقتصادية الكلية؛ (3) الخطر المرتفع - عندما يتم خرق أحد العتبات أو أكثر من عتبة من واحدة بموجب سيناريو خط الأساس، لكن البلد لا يواجه حاليا مصاعب في سداد ديونه؛ (4) إجهاد الديون - عندما يواجه البلد بالفعل مصاعب في خدمة ديونه. انظر.

www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2016/08/01/16/39/Debt-Sustainability-Framework-for-Low-Income-Countries

الإطار الأول

مثال لتحليل القدرة على تحمل الديون لبلد يعاني من خطر متوسط لإجهاد الديون ويتمتع بمجال محدود لاستيعاب الصدمات أجرى البنك الدولي والمؤسسة المالية الدولية تحليلاً مشتركاً للقدرة على تحمل الديون في النيجر في نوفمبر/تشرين الثاني 2018، ونشر في ديسمبر/كانون الأول 2018. وينص هذا التقرير على أن "خطر تعرض النيجر لجهد الدين الخارجي والعام الإجمالي "متوسط".... وفي حين يتم احترام جميع العتبات في خطة الأساس، إلا أن القيمة الحالية لمعدل الديون الخارجية إلى الصادرات مازال يخترق العتبة الموضوعية بموجب سيناريو اختبار الجهد. ومازالت القدرة على تحمل الديون "متوسطة" وفقاً للمنهجية الجديدة. ويظهر هذا التحليل بأن النيجر تمتلك مجالاً محدوداً لاستيعاب الصدمات السلبية. وتبقى عرضة للخطر على وجه الخصوص فيما يتعلق بالتطورات السلبية التي تطرأ على صادراتها.... ويتنبأ تحليل القدرة على تحمل الديون باستمرار الحكومة بتنفيذ برنامجها للإصلاحات.... وبتابعها للحذر المستمر وحرصها على عدم تراكم الديون وإيلاء الأولوية للاقتراض بشروط تيسيرية مما ساعد النيجر على الإبقاء على تصنيفها "المتوسط" لخطر إجهاد الدين العام." (الجملة بالأحرف البارزة هي من وضع إدارة الصندوق)

الإطار الثاني

مثال عن تحليل للقدرة على تحمل الديون لبلد يعاني من خطر متوسط لإجهاد الدين مع مجال معتبر لاستيعاب الصدمات

أجرى صندوق النقد الدولي و المؤسسة المالية الدولية تقديراً مشتركاً للقدرة على تحمل الديون في مدغشقر في يونيو/حزيران 2018 نشره في يوليو/تموز 2018. وينص هذا التقرير على أن "خطر معاناة مدغشقر من إجهاد الديون الخارجية متوسط".... لأن ديناميات الديون المضمونة من القطاع العام والديون العامة الخارجية تبقى مستدامة دون خط الأساس... وتخترق اختبارات الجهد المعيار الحضيف لإطار القدرة على تحمل الديون الخارجية (الذي يغطي كلا من الديون الخارجية والمحلية)، وفي بعض الحالات القليلة فقط للقدرة على تحمل الدين الخارجي... وأما الفرق الواضح بين القيمة الاسمية وشروط القيمة الحالية يشير إلى أن الاقتراض (الخارجي) التيسيري والمنح سيبقيان مصدراً للتمويل: [ولكن] وعلى المدى الطويل، يفترض أن تزداد أهمية الاقتراض بشروط شبه تيسيرية مقارنة بالفروض التيسيرية (والتمويل بالمنح)، مما يقلص من وسطي حجم المنح في الاقتراض الجديد من 40 بالمائة في المدى القصير إلى 26 بالمائة عام 2038.

ثانياً - إدخال شرط إقراضي جديد بمستوى أعلى من التيسيرية

- 2- نظراً لندرة الأموال المتوفرة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون، قدرت إدارة الصندوق كيفية خلق شرط إقراضي بدرجة أعلى من التيسيرية، يمكن استخدامه لتوفير بديل للبلدان "الصفراء" المؤهلة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون عندما لا يمكن توفير المنح بموجب هذا الإطار بصورة مستدامة. ويتمثل الهدف في الإبقاء على مستوى عالٍ من التيسيرية مما يمكن خلطه بنسبة من المنح أو بقرض تيسيري للغاية. ومن شأن ذلك: (1) أن يحافظ على الحد الأدنى من التيسيرية الذي يطلبه صندوق النقد الدولي للبلدان التي تعاني من معوقات نقدية أو اقتصادية؛ (2) الإبقاء على المستوى من المطلوب من التيسيرية لضمان استدامة الصندوق.
- 3- وقد أجريت تحليلات عديدة لأجل الاستحقاق وفترات السماح الممكنة ومستويات ورسوم الخدمة، وتسديدات المبالغ الأصلية. ويتراوح الحد الأدنى للتيسيرية المطلوب للبلدان المؤهلة بموجب صندوق النقد الدولي ما بين 35 إلى 60 بالمائة. ويظهر الجدول 1 أدناه أشكال المحاكاة المختلفة والتيسيرية المتعلقة بها. وكما قرأنا، يوفر مصرف التنمية للبلدان الأمريكية أداة تمويلية بأجل استحقاق قدره 40 سنة، "بدفعة سداد واحدة" في السنة الأربعين، ورسوم خدمة بحدود 0.25 بالمائة للفروض المعينة بالدولار الأمريكي.

الجدول 1

محاكاة لأداة لقروض بشروط فائقة التيسيرية للغاية

السيناريو الرابع المقترح	السيناريو الثالث	السيناريو الثاني	السيناريو الأول - المؤسسة الدولية للتنمية	قروض فائقة التيسيرية للغاية: السيناريو الأول - المؤسسة الدولية للتنمية
50 سنة	40 سنة	40 سنة	40 سنة	أجل الاستحقاق
10 سنوات	10 سنوات	0	0	فترة السماح
0.10%	0.10%	0.00%	0.25%	رسم الخدمة (بالدولار الأمريكي)
2.5% بطريقة خطية منذ العام العاشر وحتى عام الخمسين	10% في السنة العاشرة 10% في السنة العشرين 40% في السنة الثلاثين 40% في السنة الأربعين	50% في السنة العشرين 50% في السنة الأربعين	100% في السنة الأربعين	تسديد المبلغ الأصلي
72.5%	77.3%	74.4%	82.6%	مستوى تيسير التمويل

4- تم تبني السيناريو الرابع لهذا المقترح لأنه يُبقي على مستوى عالٍ من التيسيرية، ولكن نهجه المتمثل في تسديدات خطية يمثل خطراً ائتمانياً أقل على الصندوق. ويسدد أصل القرض على أساس خطي مستقيم بغية تجنب تراكم تسديدات كبيرة على البلدان المستفيدة. وتبلغ التيسيرية الإجمالية لهذه الأداة (عنصر المنحة) ما يعادل 73 بالمائة استناداً إلى المعايير الحالية.¹⁴

ثالثاً - المخصصات التأشيرية وتصنيف البلدان

5- يستند الجدول 2 أدناه على شروط التمويل المقترحة للبلدان "الحمراء" المؤهلة للحصول على منح بنسبة 100 بالمائة والتقسيمات دقيقة التفاصيل للبلدان الصفراء، كما هو موصوف في الفقرات من 25 إلى 26 من هذا التقرير. ويُعرض لأغراض تأشيرية فقط وربما يتم تشذيب منهجيته في المستقبل¹⁵. وهي تستخدم معايير الأهلية للبلدان بدءاً من التجديد الحادي عشر للموارد والمؤشرات المالية الموصوفة في الملحق الرابع، استناداً إلى برنامج إجمالي للقروض والمنح قدره 3.5 مليار دولار أمريكي.

¹⁴ سيتم تحديد خصائص القروض غير المخصصة بالدولار الأمريكي وتوفيرها على أساس مكافئ مالي.
¹⁵ أجرت إدارة الصندوق تحليلات عديدة لتوجهات إجهاد الديون على مدى العقد الماضي وعلى كمية الموارد التي تم توفيرها ومستوى تيسيرية الحزمة الإجمالية التي يوفرها الصندوق والقدرة على استيعاب الديون، والخيارات المتاحة للمقترضين. كما قارنت إدارة الصندوق نهجها الخاص بالنهج الذي تتبعه المؤسسات المالية الأخرى، وسيتم تحديث هذا السيناريو أثناء التجديد الثاني عشر للموارد استناداً إلى التزامات تجديد الموارد والإحصائيات المحدثة لتقرير التيسيرية والتقسيمات دقيقة التفاصيل والحجوم التي سيستمر توفير المساعدة الإنمائية بموجبها للبلدان المثقلة بالديون بحيث تحظى بأعلى قدر من المخصصات والتيسيرية مع الإبقاء على استدامة الصندوق. ويعتبر هذا المثال لأغراض توضيحية فقط، وقد يخضع لتجذير منهجية المتبعة مع الأخذ بعين الاعتبار التوجهات الناشئة في مشاورات تجديد موارد المؤسسات المالية الأخرى.

الجدول 2

توزيع المخصصات حسب التقسيمات دقيقة التفاصيل للبلدان
(بملايين الدولارات الأمريكية)

التجديد الحادي عشر للموارد			محاكاة للتجديد الثاني عشر للموارد				تصنيف البلدان حسب التقسيمات دقيقة التفاصيل
حجم القروض بشروط تيسيرية للغاية	حجم المنح	إجمالي المخصص	حجم القرض بشروط تيسيرية للغاية	حجم القرض بشروط فائقة التيسيرية للغاية	حجم المنحة	إجمالي المخصص	
101	402	503			360	360	البلدان التي تعاني من إجهاد الديون أو من خطر عال لإجهاد الديون
522	193	715	85	338		423	البلدان التي تعاني من خطر متوسط لإجهاد الديون مع مجال محدود لاستيعاب الصدمات
			344	0		344	البلدان التي تعاني من خطر متوسط لإجهاد الديون مع مجال معتبر لاستيعاب الصدمات
623	595	1218	429	338	360	1127	المجموع

6- ويهدف توفير مخصص بنفس الحجم للبلدان "الحمراء" بدءاً من التجديد الحادي عشر للموارد، سوف يحتاج الصندوق لإدخال إمكانية قبول هذه البلدان (كما فعل في التجديد الحادي عشر للموارد) بأن يكون جزء من مخصصاتها على شكل قرض. وفي حال اقترح المجلس التنفيذي المكون الخياري لقرض بشروط فائقة التيسيرية للغاية لأي بلد من البلدان "الحمراء"، سيتم الإبقاء على المخصص المستدام لهذه الفئة¹⁶. ولا تقترح إدارة الصندوق هذا الخيار، الذي يمكن أن يزيد -حتى ولو بصورة خفيفة- من إجهاد الديون على البلدان، في الوقت الذي توقف فيه المجتمع الدولي من ناحية المبدأ عن إقراض هذه البلدان بهدف تجنب تفاقم أوضاع إغراقها بالديون. ومع المنحة المقترحة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون، ومع وجود قروض فائقة التيسيرية للغاية وتحسين الشروط التيسيرية للغاية، سينجم المخصص الوارد في الجدول 3 أدناه.

¹⁶ يمكن اقتراح تقسيمات دقيقة التفاصيل للبلدان التي تعاني من خطر عال لإجهاد الديون للتفريق بين البلدان التي تعاني من إجهاد الديون والتي تعاني من أوضاع هشة، والدول الصغيرة عن البلدان التي تعاني من خطر عال لإجهاد الديون ولكنها لا تواجه صعوبات في خدمة ديونها (وهو التمييز الذي يستخدمه صندوق النقد الدولي).

الجدول 3

توزيع المخصصات حسب التقسيمات دقيقة التفاصيل للبلدان، باستخدام القروض فائقة التيسيرية للغاية الطوعية (بملايين الدولارات الأمريكية)

التجديد الحادي عشر للموارد			محاكاة للتجديد الثاني عشر للموارد				تصنيف البلدان حسب التقسيمات دقيقة التفاصيل
حجم القروض بشروط تيسيرية للغاية	حجم المنح	إجمالي المخصص	حجم القرض بشروط تيسيرية للغاية	حجم القرض بشروط فائقة التيسيرية للغاية	حجم المنحة	إجمالي المخصص	
101	402	503		143	360	503	البلدان التي تعاني من إجهاد الديون أو من خطر عال لإجهاد الديون
522	193	715	79	316		395	البلدان التي تعاني من خطر متوسط لإجهاد الديون مع مجال محدود لاستيعاب الصدمات
			320			320	البلدان التي تعاني من خطر متوسط لإجهاد الديون وتتمتع بمجال معتبر لاستيعاب الصدمات
623	595	1218	399	459	360	1218	المجموع

7- يظهر الجدول 4 أدناه تصنيفا تأشيريا لتقسيم دقيق التفاصيل للبلدان المصنفة في الجدولين 2 و3، مشيرا إلى البلدان التي ستكون مؤهلة لكل حزمة من الحزم التيسيرية، كما هو وارد في المقطع رابعا من التقرير الرئيسي¹⁷.

الجدول 4

تصنيف تأشيرى للبلدان حسب التقسيمات دقيقة التفاصيل عالي الدقة

البلدان التي تعاني من خطر متوسط لإجهاد الديون وتتمتع بمجال معتبر لاستيعاب الصدمات	البلدان التي تعاني من خطر متوسط لإجهاد الديون مع مجال محدود لاستيعاب الصدمات	البلدان التي تعاني من إجهاد الديون أو من خطر عال لإجهاد الديون
بنن	جزر القمر	موريتانيا
جمهورية الكونغو	غينيا	موزامبيق
إثيوبيا	غينيا بيساو	سان تومي وبرينسيبي
مدغشقر	قرغيزستان	ساموا
سيراليون	ليبيريا	جنوب السودان
	ملاوي	السودان
	ملديف	توغا
	مالي	اليمن
	النيجر	
	طاجيكستان	
	توغو	

¹⁷ لم تحظ ستة بلدان تعاني من خطر إجهاد الدين بتقدير محدث لاستدامة قدرتها على تحمل الديون من قبل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي. وتُعتبر مؤهلة لأعلى قدر من التيسيرية في هذه الفئة.

خيارات آلية إطار القدرة على تحمل الديون

1- الخيار ألف: إنشاء نافذة ضمن الصندوق

- إعلان تعهدات ممولة مسبقاً لإطار القدرة على تحمل الديون: يمكن للدول الأعضاء أن تسهم في تجديدات موارد الصندوق بتعهد وحيد لمساهماتها وفي تمويل الصندوق بأسره.
- توزيع الأموال: سيستند تعريف برنامج القروض والمنح المستدام على قدرة الصندوق على تمويل المنح. وفي هذا السياق، سوف يتم تجميع التعهدات مع ما تبقى من موارد الصندوق (والتي تتألف من المساهمات الأساسية والأموال المقترضة، والتدفقات العائدة من القروض، وعائد الاستثمار)، ويخصص لتمويل برنامج مستدام للقروض والمنح، بما في ذلك مستوى مستدام لإطار القدرة على تحمل الديون. وبالتالي، يتم ضمان الاستدامة سواء لجهة السيولة أو كفاية رأس المال.
- التعويض عن التمويل بإطار القدرة على تحمل الديون منذ عام 2007 وحتى التجديد الحادي عشر للموارد: ستحتاج الدول الأعضاء للاستمرار في الإيفاء بالتزاماتها السابقة بشأن التعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون بمساهمات تتسم بخاصية إضافية.
- الرصد: وحيث أن نافذة إطار القدرة على تحمل الديون ستدار ضمن الهيكلية الإجمالية للتسيير في الصندوق (لجنة مراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي)، لن تكون هنالك حاجة لإيجاد أي سجل إضافي أو لتكبد أية تكاليف تشغيلية إضافية جديدة. وسوف يتم رصد التمويل المصادق عليه لإطار القدرة على تحمل الديون وإبلاغ المجلس التنفيذي عنه لضمان الالتزام بالسقف الموضوع لقدرة الصندوق على تمويل المنح.

2- الخيار باء: إنشاء حساب أمانة

- إعلان تعهدات للتمويل المسبق لإطار القدرة على تحمل الديون: يمكن للدول الأعضاء أن تسهم في آلية مسبقة لتمويل إطار القدرة على تحمل الديون من خلال حساب أمانة. ويمكن لحساب الأمانة هذا أن ينشأ في سياق التجديد الثاني عشر للموارد، حيث يكون الصندوق بمثابة الوصي أو المدير لهذا الحساب. وستتمكن الدول الأعضاء من المساهمة في حساب الأمانة من خلال أداة مخصصة منفصلة عن التعهدات بالمساهمات الأصلية. إلا أن بعض الدول الأعضاء قد عبرت عن شواغلها لأنها لن تكون في موقع يمكّنها من إصدار أدوات مساهمة متعددة. وستحتاج هذه الدول الأعضاء أولاً للمساهمة بما لا يقل عن 80 إلى 90 بالمائة من وسطي مساهماتها في التجديدات السابقة قبل أن تتمكن من التعهد بمساهمة منفصلة لحساب الأمانة هذا.
- توزيع الأموال: يمكن أن يستند تمويل إطار القدرة على تحمل الديون فقط على مستوى الموارد المعبأة من خلال حساب الأمانة، أي أن يتم "تحسينها" بصورة محكمة عن باقي الأعمال الأساسية في الصندوق. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الأموال بهذه الطريقة من خلال حساب الأمانة قد لا تكون كافية لضمان التمويل الكافي لإطار القدرة على تحمل الديون، كما تقرره القدرة على تمويل المنح المستدامة.

• **الرصد:** سيخضع حساب الأمانة هذا لسياسات وإجراءات الصندوق، وسيكون تحت سلطة المجلس التنفيذي ولجنة مراجعة الحسابات؛ وقد تنشأ الحاجة عن إيجاد لجنة توجيهية محتملة. وسيبقى الصندوق وهيئته الرئاسية على سلطة اتخاذ القرارات وسيكون قادراً على توجيه أنشطة حساب الأمانة. وسيشكل هذا الأمر التزاماً بتجميع حساب الأمانة هذا ضمن الدفاتر المحاسبية للصندوق. وبالتالي فإن موضوع إيجاد آلية "للتحصين" لن تكون فعالة.

• **التعويض عن التمويل بموجب إطار القدرة على تحمل الديون منذ عام 2007 وحتى التجديد الحادي عشر للموارد:** نظراً لأن أثر تمويل إطار القدرة على تحمل الديون سيكون بالفعل متأصلاً في القوائم المالية في الصندوق، فإن التعويض عن التزامات الموجودة لإطار القدرة على تحمل الديون لن تكون مدرجة أو محولة بصورة يسيرة لحساب الأمانة. وبالتالي سيتوجب على الدول الأعضاء الاستمرار في الإيفاء بالتزاماتها السابقة لتمويل إطار القدرة على تحمل الديون بمساهمات تتسم بخاصية إضافية.

3- وسيروّج كلا الحلاّن للاستدامة المالية طويلة الأمد؛ وتجنب خلق عبء إضافي لإطار القدرة على تحمل الديون في المستقبل؛ وزيادة إمكانية التنبؤ بالتمويل من خلال اليقين بوجود تدفقات نقدية مستقبلية لإطار القدرة على تحمل الديون. ونظراً لمساوئ ومحاسن الخيارين المذكورين أعلاه، وللمزايا الهامشية لحل إنشاء حساب أمانة، فإن إدارة الصندوق تنظر إلى الخيار ألف (إيجاد نافذة لإطار القدرة على تحمل الديون ضمن الصندوق) على أنه الأكثر مناسبة. وسوف يسمح الخيار الأول لحجم أكبر من الموارد المتوفرة لتمويل إطار القدرة على تحمل الديون، شريطة أن تبقى التجديدات أعلى من المستوى العام؛ كما أنه لن يؤدي إلى توليد أية تكاليف تشغيلية إضافية؛ وسيسمح برصد وثيق من خلال الهيئات الرئاسية في الصندوق.

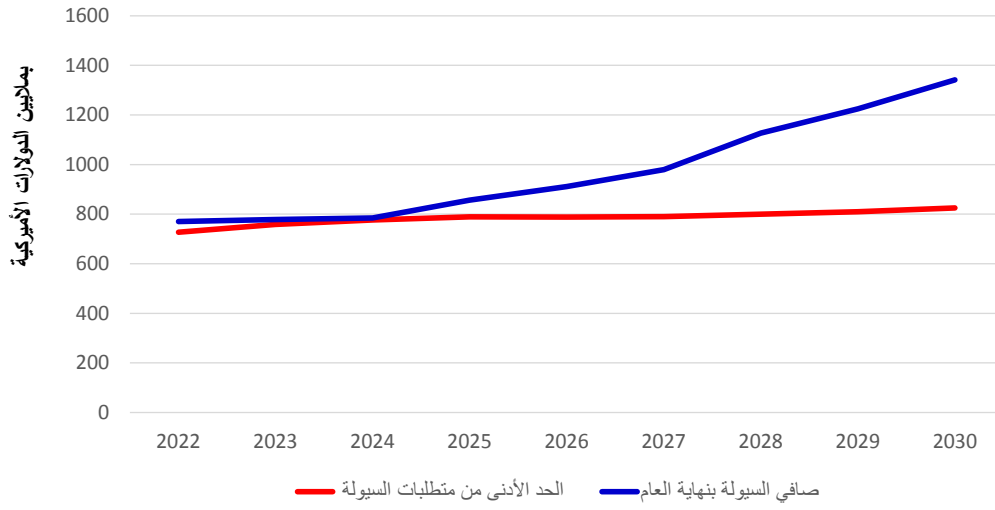
الإفتراضات المالية لمحاكاة التجديد الثاني عشر للموارد

الوصف	الإفتراضات
31 ديسمبر/كانون الثاني 2018	القوائم المالية وتاريخ تحديث النموذج
3.5	برنامج القروض والمنح للتجديد الحادي عشر للموارد (بمليارات الدولارات الأمريكية)
3.5	برنامج القروض والمنح للتجديد الثاني عشر للموارد (بمليارات الدولارات الأمريكية)
1.1	مساهمات التجديد الحادي عشر للموارد (بمليارات الدولارات الأمريكية)
1 بالمائة	نمو المساهمات لبرنامج القروض والمنح (لكل عام)
547	الإفتراض لفترة التجديد الحادي عشر للموارد (بمليارات الدولارات الأمريكية)
60 بالمائة من إجمالي التدفقات الخارجة السنوية	الحد الأدنى من متطلبات السيولة
360	تقديرات مظروف المنح الجديدة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون في الحد الأدنى (بمليارات الدولارات الأمريكية)

1- يستند النموذج المالي الحالي على الحد الأدنى من متطلبات السيولة الذي تنص عليه سياسة السيولة في الصندوق بهدف وضع إسقاطات لبرنامج القروض والمنح المستقبلي. ويظهر الشكل أدناه إسقاطات صافي السيولة والحد الأدنى من متطلبات السيولة للدورات الأربع القادمة من تجديرات الموارد من التجديد الحادي عشر للموارد وحتى التجديد الرابع عشر للموارد. ويعرض سيناريو خط الأساس هنا ثلاثة مخططات مختلفة لتسديد القروض فائقة التيسيرية، والقروض التيسيرية للغاية للدول الصغيرة والقروض الاعتيادية التيسيرية للغاية مدمجا إياها في وضع تقريبي خطي للتسديد. وضمن إطار السيولة الحالي على مدى أفق يمتد لمدة 50 عاما، يبدو أن آلية إصلاح إطار القدرة على تحمل الديون هذه ستكون مستدامة.

الشكل 1

استدامة إطار القدرة على تحمل الديون حتى التجديد الرابع عشر للموارد



DSF Compensation due by country

1. The table below shows the DSF compensation due by country for DSF approvals from IFAD7 (2007) until the end of the IFAD11 period (2021).¹⁸ The details below include various assumptions including the final level of DSF approvals during IFAD11, as well as future cancellations/reductions of DSF unused commitments.

List	Country	IFAD10	IFAD11	Forecast			Total
				IFAD12	IFAD13	IFAD14 onwards (IFAD25)	
List A	Australia	-	-	-	-	-	-
	Austria	60 706	661 450	1 991 348	2 845 574	43 115 479	48 674 556
	Belgium	90 266	1 258 849	2 987 022	-	39 355 993	43 692 130
	Canada	172 001	2 871 353	6 688 648	9 149 596	146 747 362	165 628 960
	Cyprus	-	-	-	-	129 010	129 010
	Denmark	55 556	602 633	1 419 610	-	19 832 945	21 910 743
	Estonia	-	-	-	-	-	-
	Finland	44 968	719 342	1 493 511	2 312 029	32 346 406	36 916 255
	France	165 626	2 098 081	4 356 074	6 224 693	118 953 342	131 797 817
	Germany	224 838	2 756 040	6 520 296	9 317 298	156 484 482	175 302 953
	Greece	-	-	-	-	625 201	625 201
	Hungary	-	-	-	-	47 781	47 781
	Iceland	-	-	-	-	176 791	176 791
	Ireland	47 557	359 671	746 756	1 073 419	20 475 782	22 703 185
	Israel	-	-	14 003	-	91 241	105 244
	Italy	286 699	3 149 760	7 220 752	11 350 289	174 812 468	196 819 969
	Japan	185 491	2 362 320	6 524 776	7 585 784	134 886 672	151 545 043
	Luxembourg	-	94 493	208 793	320 127	5 140 311	5 763 724
	Netherlands	220 835	2 952 900	6 524 776	10 010 684	167 455 205	187 164 400
	New Zealand	-	-	321 999	502 920	5 121 702	5 946 622
	Norway	182 175	1 791 426	4 317 549	6 794 178	106 359 830	119 445 158
	Portugal	-	70 870	-	-	1 372 007	1 442 876
	Russian Federation	-	-	521 982	798 504	10 034 078	11 354 563
Spain	165 626	2 277 917	-	-	41 723 703	44 167 246	
Sweden	186 445	2 282 729	6 315 983	5 249 552	125 621 582	139 656 292	
Switzerland	94 997	792 126	2 936 652	6 604 582	77 714 767	88 143 123	
United Kingdom	281 047	2 559 180	7 212 053	12 687 542	181 173 581	203 913 403	
United States	303 531	3 543 480	7 829 731	11 977 554	154 811 483	178 465 779	
	Total List A	2 768 365	33 204 617	76 152 314	104 804 325	1 764 609 203	1 981 538 824
List B	Algeria	-	393 720	869 970	1 330 839	14 859 991	17 454 521
	Gabon	-	13 708	28 461	52 870	798 363	893 401
	Indonesia	28 105	196 860	869 970	1 330 839	19 112 529	21 538 303
	Iran (Islamic Republic of)	-	-	-	-	-	-
	Iraq	11 242	59 058	-	-	1 672 346	1 742 646
	Kuwait	44 968	472 464	1 304 955	1 996 259	30 102 233	33 920 878
	Libya	-	-	-	-	-	-

¹⁸ Commitments are denominated in euros, SDR as well as United States dollars; the United States dollar values due in future replenishments will be crystallised upon approval of respective replenishment rates.

List	Country	IFAD10	IFAD11	Forecast		Forecast	Total
				IFAD12	IFAD13	IFAD14 onwards (IFAD25)	
	Nigeria	28 105	590 580	1 304 955	1 996 259	26 279 727	30 199 626
	Qatar	56 209	-	-	-	4 778 132	4 834 342
	Saudi Arabia	56 209	787 440	2 000 931	3 060 930	48 402 479	54 307 990
	United Arab Emirates	-	39 372	86 997	399 252	4 300 319	4 825 940
	Venezuela (Bolivarian Republic of)	84 314	258 630	-	-	10 305 901	10 648 846
	Total List B	309 152	2 811 832	6 466 240	10 167 249	160 612 020	180 366 493
List C							
	Afghanistan	-	-	-	-	-	-
	Albania	-	-	-	-	14 334	14 334
	Angola	-	74 807	165 294	266 168	3 822 506	4 328 775
	Antigua and Barbuda	-	-	-	-	-	-
	Argentina	11 242	98 430	652 478	998 129	10 511 891	12 272 170
	Armenia	-	-	-	-	23 380	23 380
	Azerbaijan	-	-	-	-	95 563	95 563
	Bangladesh	-	23 623	56 548	133 084	2 078 488	2 291 743
	Barbados	-	-	-	-	-	-
	Belize	-	-	-	-	-	-
	Benin	-	-	-	-	-	-
	Bhutan	-	-	-	-	71 672	71 672
	Bolivia (Plurinational State of)	-	-	-	-	143 344	143 344
	Bosnia and Herzegovina	-	-	-	-	134 656	134 656
	Botswana	-	-	15 659	17 966	322 524	356 150
	Brazil	44 497	526 010	1 452 850	2 222 502	28 991 921	33 237 779
	Burkina Faso	-	-	-	-	-	-
	Burundi	-	-	-	-	-	-
	Cambodia	-	-	18 269	41 921	666 549	726 740
	Cameroon	-	39 372	104 396	159 701	2 577 188	2 880 657
	Cape Verde	-	-	-	-	20 612	20 612
	Central African Republic	-	-	-	-	-	-
	Chad	-	-	-	-	-	-
	Chile	-	-	-	-	76 450	76 450
	China	89 935	866 184	2 348 919	7 985 036	98 429 523	109 719 597
	Colombia	-	-	17 399	-	272 536	289 935
	Comoros	-	-	-	-	-	-
	Congo	-	11 812	-	-	286 688	298 500
	Democratic Republic of the Congo	-	-	25 222	-	-	25 222
	Cook Islands	-	-	-	-	-	-
	Costa Rica	-	-	-	-	-	-
	Côte D'Ivoire	-	-	-	-	84 218	84 218
	Croatia	-	-	-	-	-	-
	Cuba	-	-	-	-	56 624	56 624
	Djibouti	-	-	-	-	-	-
	Dominica	-	-	-	-	-	-
	Dominican Republic	-	-	-	133 084	573 376	706 460
	Ecuador	-	-	34 799	-	286 688	321 487
	Egypt	16 863	118 116	260 991	399 252	7 167 198	7 962 420
	El Salvador	-	-	-	-	47 781	47 781
	Equatorial Guinea	-	-	-	-	-	-

List	Country	Forecast					Total
		IFAD10	IFAD11	IFAD12	IFAD13	IFAD14 onwards (IFAD25)	
	Eritrea	-	-	-	-	-	-
	Eswatini	-	-	-	-	35 740	35 740
	Ethiopia	-	-	-	-	-	-
	Fiji	-	-	-	13 308	110 056	123 365
	Gambia (The)	-	-	-	-	-	-
	Georgia	-	-	-	-	14 334	14 334
	Ghana	-	15 749	34 799	66 542	1 098 970	1 216 060
	Grenada	-	-	-	-	-	-
	Guatemala	-	-	-	66 542	358 360	424 902
	Guinea	-	-	-	-	-	-
	Guinea-Bissau	-	-	-	-	-	-
	Guyana	-	19 002	62 446	95 773	1 030 955	1 208 177
	Haiti	-	-	-	-	-	-
	Honduras	-	-	-	26 617	95 563	122 179
	India	95 556	984 300	2 609 910	4 924 105	73 160 479	81 774 351
	Jamaica	-	-	-	-	-	-
	Jordan	-	-	-	13 308	238 907	252 215
	Kazakhstan	-	-	-	-	28 669	28 669
	Kenya	-	-	43 499	66 542	1 051 189	1 161 230
	Kiribati	-	-	-	-	-	-
	Democratic People's Republic of Korea	-	-	-	-	-	-
	Republic of Korea	16 863	236 232	600 279	1 064 671	17 153 495	19 071 540
	Kyrgyzstan	-	-	-	-	-	-
	Lao People's Democratic Republic	-	-	-	-	131 399	131 399
	Lebanon	-	11 812	-	-	181 569	193 381
	Lesotho	-	-	-	13 308	191 125	204 434
	Liberia	-	-	-	-	-	-
	The former Yugoslav Republic of Macedonia	-	-	-	-	-	-
	Madagascar	-	-	-	-	-	-
	Malawi	-	-	-	-	-	-
	Malaysia	-	-	-	-	83 617	83 617
	Maldives	-	-	-	-	-	-
	Mali	-	-	-	-	-	-
	Malta	-	-	-	-	-	-
	Marshall Islands	-	-	-	-	-	-
	Mauritania	-	-	-	-	-	-
	Mauritius	-	-	-	-	-	-
	Mexico	16 863	-	434 985	665 420	8 600 638	9 717 906
	Micronesia (Federated States of)	-	-	-	-	-	-
	Republic of Moldova	-	-	-	-	47 304	47 304
	Mongolia	-	-	-	13 308	101 774	115 083
	Morocco	-	27 560	60 898	106 467	1 576 784	1 771 709
	Mozambique	-	-	-	-	-	-
	Myanmar	-	-	-	-	-	-
	Namibia	-	-	-	-	-	-
	Nauru	-	-	-	-	-	-
	Nepal	-	-	-	-	124 248	124 248
	Nicaragua	-	-	17 399	19 963	248 463	285 825

List	Country			Forecast	Forecast	Forecast	Total
		IFAD10	IFAD11	IFAD12	IFAD13	IFAD14 onwards (IFAD25)	
	Niger	-	-	-	-	-	-
	Niue	-	-	-	-	-	-
	Oman	-	-	-	-	71 672	71 672
	Pakistan	22 484	314 976	695 976	1 064 671	17 679 089	19 777 196
	Panama	-	-	-	-	135 221	135 221
	Papua New Guinea	-	-	-	-	-	-
	Paraguay	-	19 721	13 050	26 617	406 566	465 954
	Peru	-	11 812	32 624	47 910	769 279	861 625
	Philippines	-	-	17 399	26 617	286 688	330 704
	South Sudan	-	-	-	-	-	-
	Romania	-	-	-	-	95 563	95 563
	Rwanda	-	-	-	-	122 941	122 941
	Saint Kitts and Nevis	-	-	-	-	-	-
	Saint Lucia	-	-	-	-	-	-
	Samoa	-	-	-	-	-	-
	Sao Tome and Principe	-	-	-	-	-	-
	Senegal	-	-	17 399	-	266 837	284 237
	Seychelles	-	-	-	-	54 949	54 949
	Sierra Leone	-	-	-	-	-	-
	Solomon Islands	-	-	-	-	-	-
	Somalia	-	-	-	-	-	-
	South Africa	-	35 931	43 499	-	674 960	754 390
	Sri Lanka	-	39 411	87 084	133 217	2 391 455	2 651 168
	Saint Vincent and the Grenadines	-	-	-	-	-	-
	Sudan	-	-	-	-	-	-
	Suriname	-	-	-	-	-	-
	Syrian Arab Republic	-	-	-	-	406 141	406 141
	Tajikistan	-	-	-	-	-	-
	United Republic of Tanzania	-	-	10 442	16 155	201 359	227 956
	Thailand	-	11 812	26 099	39 925	645 048	722 884
	The Bahamas	-	-	-	-	-	-
	Timor-Leste	-	-	-	13 308	47 781	61 090
	Togo	-	-	-	-	-	-
	Tonga	-	-	-	-	-	-
	Trinidad and Tobago	-	-	-	-	-	-
	Tunisia	-	23 623	65 248	133 084	1 887 362	2 109 317
	Turkey	-	47 246	104 396	665 420	6 354 916	7 171 978
	Tuvalu	-	-	-	-	-	-
	Uganda	-	-	-	13 308	207 849	221 157
	Uruguay	-	-	17 399	26 617	286 688	330 704
	Uzbekistan	-	-	-	1 331	16 723	18 054
	Vanuatu	-	-	-	-	-	-
	Viet Nam	-	19 686	52 198	79 850	1 051 189	1 202 924
	Yemen	-	-	-	-	-	-
	Zambia	-	-	-	39 925	471 501	511 426
	Zimbabwe	-	-	-	39 925	334 469	374 394
	Total List C	314 302	3 577 226	10 199 857	21 880 599	297 285 596	333 257 580
	Grand total	3 391 819	39 593 675	92 818 410	136 852 173	2 222 506 820	2 495 162 897